

المعيار المعرب وأثره على المخطوط النادر - كتاب المجالس للشاطبي أنموذجا -

د. ط. د. جمال الدين بوقاف

جامعة أدرار

تحاول هذه الورقة التركيز على مصنف من أهم المصنفات العلمية الموروثة عن علماء الجزائر، ألا وهو المعيار المعرب للإمام الونشريسي، هذا الكتاب الضخم ذو الفوائد العلمية الكثيرة، والتي دلت على مكانة مؤلفها العلمية، فيهدف هذا البحث على تأكيد مكانة الإمام وتوضيح تلك النتائج العلمية التي احتوى عليها هذا المصنف، وخاصة فيما يتعلق بالمخطوطات النادرة ذات القيمة العلمية السامية، حيث تم اختيار مخطوط كنموذج لتبيين أثر المعيار المعرب عليه، فيتجلى بهذا إسهامات علماء الجزائر في خدمة التراث العلمي.

الكلمات المفتاحية: المعيار - الونشريسي - المخطوطات - الشاطبي - التراث العلمي - المجالس.



Abstract:

This research focuses on a book of one of the most important algerian book, it is "Elmyar el moarib" for the Imam Alwanshrisi. This research aims to confirm the position of the Imam and clarify those scientific results that this encyclopedia contained, especially regarding the rare manuscripts of high scientific value, that manuscript was chosen as a model to show the effect of Elmyar on it and

reflect in the contributions of Algerian scientists to the service of science

Keywords: Elmyar - Alwansharisi - Manuscripts - Alshatiby - Scientific Heritage – el majalis

توطئة:

يزخر تاريخنا بتراث ثقافي وعلمي يروق لكل ذي لب، حيث عمّر الحياة وساد الدنيا دهوراً بمستوى عرّ نظيره وقرينه في وقته، فأنّج من الخيرات العلمية والدراسات الثقافية والمؤلفات في كل الفنون ما تفخر به الأمة الإسلامية على غيرها من الأمم، وكما يحق لنا الفخر بها وجب علينا الاهتمام والرعاية بما ورثنا عن أعلامنا وساداتنا، حتى وإن عجزنا عن الاهتمام بالجميع فلا أقل من الحفاظ والانشغال بأعلام بلادنا ومصنفات أفاضنا، صيانة لشخصيتنا واعترافاً بحميلهم علينا، وإثباتاً لأصالتنا وإقراراً منا بفضلهم.

هذا وإن من الشخصيات العلمية التي بلغت الرتبة المحمودّة في العلم في الديار الجزائرية، والذي دلت آثاره العلمية على رسوخ قدمه وسعة اطلاعه في الفنون، العلم البارز "الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي" رحمه الله، الذي تشهد جهودها العلمية على مكانته في العلوم الإسلامية والعربية، فالذي بلغنا من تراثه ومصنفاته المتعددة خير شاهد وأول دليل على إجادته الصنعة العلمية وحسن التأليف فيها، ومن أهم خلاصات فكره التي اجتهد في إعدادها أيّما اجتهاد، الكتاب الجامع للفتاوى والمصنف الكبير المسمى بـ "المعيار المغربي والجامع المغربي عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب" الذي حوى - باجتهاد الإمام وانتقائه - أهم الفتاوى لأبرز أعلام المحاضر العلمية والمدارس الإسلامية في المغرب الإسلامي من فقهاء قرطبة وغرناطة وبجاية وتلمسان وفاس ومراكش وغيرهم.

إن مصنفاً مثل المعيار المعرب باحتوائه لما ذكرنا من الفتاوى والتحقيقات والتعليقات، وبما ضمَّته الإمام الونشريسي من نُقول عن مصنفات كانت متوفرة في زمانه بين يديه، قد صار اليوم شاهداً قائماً بالحق على ثبوتها، وإن كانت عندنا مفقودة لا وجود لها ولا لبعضها أو قليلة الوجود عزيزة النسخ، فللمعيار المعرب وللإمام الونشريسي فضل عليها وعلى أصحابها، إذ بقيت ببقائه وحفظت بحفظه، بل ويغلب على الظن أنها شهادة تقدير من الإمام على أهميتها ونفاستها وقبوله لما ورد فيها، وإلا لما قدَّمها على غيرها من المصنفات الكثيرة عنده ولما انتقى منها بعض الفقرات من جملة المؤلفات والفتاوى، كانتقائه من كتاب المجالس للإمام الشاطبي رحمه الله ومراسلاته وفتاويه، فلهذه الأسباب وغيرها رجح عند الباحث أن هذا أثر من آثار المعيار جدير بالدراسة والتوضيح، تحت عنوان "المعيار المعرب وأثره على المخطوط النادر - كتاب المجالس للشاطبي أنموذجاً -"

وقد جعلت الدراسة في ثلاثة مباحث، أولها: حول التعريف بالمؤلف والمؤلف، وثانيها: حول المخطوط النادر وفيه بيان معايير ودليل الندرة، وثالثها: دراسة عملية تطبيقية في بيان أثر المعيار على النموذج المقترح كتاب المجالس للشاطبي، مع الإشارة إلى أثر المعيار على مراسلات الشاطبي وفتاويه، فكانت الدراسة كالتالي:

المبحث الأول: تقديم لكتاب المعيار المعرب

كتاب المعيار المعرب ذو جوانب علمية مهمة عديدة، فمن حيث تناولته التمسست الجودة والإجادة، ولا عجب فالمعدن النفيس في أرضه وموطنه لا يستغرب، ومن صاحبه المعلوم شأنه لا يستبعد، ونظراً لتعدد فوائده العلمية وآثاره، اقتصرنا - اجتهداً مني - على بعض الملامح والنقاط حول المعيار ارتأيتها أولى من غيرها في الإطالة على هذا المصنف الجامع للفتاوى وأخذ نبذة مختصرة حوله، وهي:

المطلب الأول: الونشريسي وطبيعة كتاب المعيار المغربي

خير ما يستهل به هنا هو التعريف بالمؤلف وبالمؤلف، فبيان المؤلف إظهار للشخصية العلمية الصانعة لهذا الأثر العلمي الكبير، وهو الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، حامل لواء المذهب المالكي بالمغرب إبان المئة التاسعة، التلمساني مولدا سنة: 834هـ ونشأة فنشأ على العلم والتعليم مبكرا وأخذ عن أكابر علماء بلده، فألم بكل علوم منطقته آنذاك حيث أخذ عن العقبايين الثلاث الجد والابن والحفيد والجلاب وابن مرزوق والمري وغيرهم من فحول العلم جمع كثير، حتى غدا علامة المغرب العربي والجامع لأصول مذهبه وفروعه المحيط به فهما وعلما لتبحره وكثير اطلاعه وحفظه وإتقان تفعيل قواعده وتنزيل مسائله، ثم كانت له بتلمسان كاتنة من جهة السلطان ففرَّ قاصدا فاس واستوطنها مع أهله وبها ولد ولده الأوحده عبد الواحد، وبفاس ظهرت شخصيته العلمية كشيخ من شيوخ المالكية¹، فتلمسان موطن طلب العلم والأخذ وفاس موطن التفريغ للتعليم والعطاء العلمي، وقد تمثّل عطاؤه في جانبين: التلاميذ والمصنفات

بعد تفرغ الإمام الونشريسي في فاس انبرى للعطاء وأداء واجب التبليغ، فاتخذ لنفسه حلقة اجتمع له فيها طلبة العلم بل حتى الشيوخ في أحد مساجد فاس المهمة، وأسند إليه تدريس كبار العلوم والمصنفات كأمهات الفقه المالكي المدونة ومختصر ابن الحاجب الفرعي وظل ملازما مختصا بتدريس الفقه إلى أن مات، رغم إحاطته بعدد العلوم أولها النحو والبلاغة فقد كان فصيح اللسان والقلم، فأخذ عنه خلق عظيم لا يحصون كثرة، أما في جانب التصنيف فإنه لا يقل وفرة وكثرة عن التدريس فقد كانا

¹ انظر: البستانفي ذكر الأولياء والعلماء في تلمسان، لمحمد بن محمد ابن مريم، اعتنى به وراجع محمد ابن أبي شنب، المطبعة التعالبيه، دون رقم الطبعة، سنة: 1908م، الجزائر، ص: 53، دوحه الناشر لحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، لمحمد ابن عسكر، تحقيق محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف، الطبعة الثانية، سنة: 1977م، الرباط المغرب، ص: 47-48.

شغله الشاغل وصناعته اليومية الدؤوب، فأنتج من المؤلفات كل ما يشيد بعلمه ومكانته، فمن تصانيفه "المعيار المعرب" وهو كتاب جامع لفتاوى علماء المغرب المالكية، و"إيضاح السالك إلى قواعد الإمام مالك" وهو ظاهر من عنوانه أنه مختص بشرح قواعد الفقه المالكي، و"عدة البروق في جمع ما في المذهب من المجموع والفروق" وهو في تحليل دقائق الفقه المالكي وجمع وتوجيه لكثير من قضايا المدونة وأمّهات الفقه المالكي¹، وغيرها من بديع إنتاجه العلمي الذي يشير إلى مدى خدمته للمذهب المالكي واهتمامه بأصوله وفروعه ومصنفاته وأمّهاته وشخصياته العلمية، إلى أن توفي رحمه الله سنة: 914هـ بفاس²، فكان له الأثر البارز والإسهامات الجليلة في خدمة المذهب المالكي، حيث أنه لم يأل جهداً ولم يرض فجمع التأليف وحقق ونظر وأخذ وأعطى، فكانت جهود محمودّة العقبي على كثير من علماء المذهب وكتبهم كما سيتضح في قادم الصفحات.

أما طبعة كتاب المعيار المعرب وهو من أجل كتب المئة التاسعة والتراث العلمي في بلاد المغرب الإسلامي، فقد جعله صاحبه في جمع فتاوى الأعلام وتتبعها في إقليم المغرب الإسلامي بعدوتيه المغربية والأندلسية، فتاوى لمن ذاع صيته واشتهر بسمة العلم والفهم والفقيه المبرز، إذ كانت تعرض عليهم القضايا والنوازل فكانوا أهلاً للبحث والاجتهاد والنظر فيها، فبحثوا فيها وأفتوا ودرسوا فأثقتوا رحمهم الله، فأصدروا من الفتاوى والاجتهادات الخير الكثير والتأصيل الحكيم، فاشتغل إمامنا الونشريسي بموروثهم ونتاج علمهم جمعاً وترتيباً ومناقشة لفتاويهم بموافقات واعتراضات، فكان هذا هو موضوع المعيار المعرب ومادته، وقد أنفق فيه الإمام من الجهد والوقت ما لا يقوى عليه إلا مثله ونده في سعة العلم وعلو الهمة والاهتمام.

¹ انظر: نيل الابتهاج بطنيز الدياج، لأحمد بابا التنبكتي، منشورات كلية الدعوة بطرابلس بإشراف عبد الحميد عبد الله الهرامة، الطبعة الأولى، سنة: 1989م، طرابلس ليبيا، ص: 135

² انظر: المصدر نفسه، ص: 136

ذكر صاحب الدوحة رواية عمن عرف الإمام الونشريسي وعلم يومياته، أن كتب الإمام كلها أوراق موزعة وليست مجموعة في سفر واحد، وأنه كان عاكفا على الكتابة والتصنيف والقراءة عند عرصة يمشي إليها كل يوم، ويجعل حمرا يحمل عليه أوراق الكتب من كل كتاب ورقتين أو ثلاثة، وعند دخوله العرصة يضع ثيابه وعمامته ثم يرتب تلك الأوراق المحمولة على صفين، ويأخذ القلم والدواة والكاغد ماشيا بين الصفين ويكتب النقول من كل ورقة فإذا تم النقل قيد ما عنده وما بدا له من الرد والموافقة¹.

فالمعنى الذي يتجلى من هذه الرواية أن الإمام الونشريسي كان ملازما للقراءة والبحث في بطون الكتب والمصادر، فيجمع ما استطاع جمعه في الموضوع، ويختار ما ظهر له أنه أليق بالمقام وأرجح من غيره دلالة وأحسن صياغة وأسلوبا، فيقدمه على غيره من الآراء والأقوال، أي أن عمله في المعيار المعرب كان انتقاءات واختيارات وليس جمعا متواسلا لكل ما وقعت عليه عينه من الفتاوى، فلهذا كان يفك ويحل خياطة الكتب والكراسات، ويحمل ما يختار منها وينتقيه على دابته، ثم يبدأ عمله الموالي المتمثل في الترتيب والصياغة في أوراقه أو كتابه بقلمه ودواته، فيجعلها على نسق واضح المعنى مفهوم المغزى.

ونظرا لكثرة المقروء والصفحات المختارة من المصادر، اقتضى منه الأمر ما يحمل له كل ذلك الثقل فليس بالمستطاع حملها بالجهد البسيط، ثم وضعه للثياب والعمامة عند الدخول للكتابة والصياغة النهائية لما يختاره، يوحى بطول المقام والمكث عند السارية التي يقصدها في كل يوم، فيخلو بما انتقى من فتاوى وبما استقى من نتائج فهم علماء العدوتين، فإذا تم النقل والتوثيق بدأ العمل الثالث المتمثل في المتابعات والتعليقات، فلم يقتصر رحمه الله على مجرد الجمع البحث، بل أتبع ذلك بملاحظات

¹ انظر: دوحة الناشر، لابن عسكر، ص: 47-48

مما تجود به قريحته ويمليه عليه فهمه وإحاطته بفنون العلم وأصول المذهب المالكي، فالرجل كان ذا باع في ذلك كله عزيز الند والنظير في زمانه، فلذا كان إمعان النظر وتدقيق الفحص من أهم أولوياته، وليس في المعيار فحسب بل في تصانيفه على السواء، ففي المعيار المعرب يُتبع الفتوى بما يدل على ردها إن بدا له طرحها بالدلالة البينة أو قبولها وتأبيدها، فتكون متابعات أو موافقات للفتاوى التي قبلها.

ومن أهم المصادر التي كان الإمام يقرأها وينتقي منها الفتاوى والصفحات نوازل البزلي ونوازل المازوني وغيرهما من الكتب التي وجدها في خزانة تلميذه ابن الغرديس¹، مصنفات ذات أهمية ومكانة علمية واسعة حوت خلاصة الفهوم وعصارة الأذهان والقرائح النيرة، انتقى الإمام الونشريسي تلك الكتب من بين عدة مصنفات أخرى، ثم انتقى منها فتاوى معينة وفضلها من بين عدة فتاوى أخرى، فكان المعيار المعرب بهذا خيار من خيار من خيار فعلم الفقه من خيار علوم الشريعة وكتب الفتاوى من خيار كتب الفقه الإسلامي، وتلك المصادر والعُمد المختارة من خيار كتب الفتاوى.

فخلاصة المعنى أن كتاب المعيار المعرب للونشريسي، هو جمع للفتاوى بانتقاء واختيار معلوم، ثم ترتيب وصياغة محكمة البناء والتركيب، ثم تعليقات وتصويبات على المردود منها وتأييدات للمقبول، فمنهج الإمام فيه استقرائي في تتبع الفتاوى وجمعها من المصادر والمصنفات، وتحليلي في التعقيب والتعليق.

المطلب الثاني: أهمية كتاب المعيار المعرب

أهمية الكتاب تتجلى من خلال فوائده ونتائجه العلمية، ولا غرو في تعدد ثمرات كتاب ونتائجه العلمية إذا كان على شاکلة المعيار المعرب، لكونه مصنفًا علميًا ضخماً جمع فوائد عظيمة في كثير من الفنون العلمية، وحوى من بديع الفكر ما

¹ انظر: البستان، لابن مريم، ص: 54

يتطلب دراسة خاصة بكل جانب على حدة، فلذا كانت الإشارة لبعضها هنا على شكل نقاط وملاحظات أولى وأنسب بالمقام.

- أولى نتائج هذا المصنف هو التفعيل المقاصدي أي مقاصد الشريعة الإسلامية، هذا العلم الذي برع فيه علماء المغرب والأندلس، فكان لهم قصب السبق في تقعيد قواعده وتفصيل ودراسة مسائله، وهذا كله لضبط منهج أعماله وبيان كيفية تفعيله في معالجة القضايا والنوازل الفقهية، من خلال الموازنة بين المصالح والمفاسد المترتبة على القضية في دنيا الناس، انطلاقاً من كون الشريعة ما جاءت إلا لتحقيق مصالح الناس في الدنيا والآخرة، فتباح المنافع ويفتح ما يفضي إليها وتمنع المضار والمفاسد ويسد ما يفضي إليها، وهذا كتاب المعيار المغربي للونشريسي خير شاهد ودليل على تضلع المغاربة وتشربهم لهذا العلم الجليل، حيث أعرب وأظهر منهج أعماله من طرفهم ومدى اهتمامهم به تنزيلاً وتفعيلاً.

والمتتبع لفتاوى الكتاب تتجلى له الرؤية المقاصدية والتطبيق الحي لقواعدها، من خلال مبادئ عدة على غرار الموازنة بين المصالح والمفاسد المذكورة آنفاً، فمن بين تلك المبادئ المعلومة والمفصلة دراسة وبحثاً في مضامها: مبدأ سد الذرائع المفضية للفساد والضرر، ودليل المصالح المرسله والاستحسان حيث تراعى فيهما المصلحة الكلية والجزئية وكلاهما مطلوب التحصيل، ومبدأ المأجى أي ما جرى عليه العمل في البلد وإن كان ضعيف المأخذ الشرعي، فيحتاط لأحوال الناس حتى لا يقعوا في اضطراب الأحوال وتضارب الغايات والمصالح، فلا يسع الفقيه حملهم على غير ما اعتادوا وما ألفوا من دنياهم وإن خالفوا مشهور المذهب، فيسعهم القول المرجوح مع استقرار أحوالهم واستقامة أمرهم، وغيرها من القواعد المقاصدية.

- الصناعة الأصولية الفقهية المتقنة، فلا تخلو فتوى من الفتاوى على كثرتها من استدلال أصولي علمي واضح البيان، وهذا مما يؤصل ويقوي دعامة المدرسة المغربية والأندلسية في المذهب المالكي، إذ الاستقراء للمعيار المغربي ومنهج الاستدلال فيه

ينبئ القارئ أو المستقري عن قيام الافتاء على ضوابط وقواعد كلية وجزئية، وأدلة شرعية معتبرة صحيحة مع تجلية وجوه الاستدلال منها.

— شأن الفتاوى أنها استفسارات واستبيان عن الحكم الشرعي في وقائع وأحداث في زمن المفتي، فتصوير السائل للقضية ومسألته هو أيضا تسجيل لحدث تاريخي، أو أعراف وعادات اجتماعية تعامل الناس بها قديما، فبتتبعها واقتناصها للدراسة التحليلية يُمكننا من الإحاطة بأخبار تاريخية تغيب عن المؤرخ في أغلب الأحيان، أو بتفاصيل الوقائع إذا وردت بمجمل مبهمة الجوانب والتفسير، فهي بمثابة الوثائق التاريخية والشواهد الحية التي تخلص من التلفيق إذا قارناها مع الرواية التاريخية، ومثل القضايا التاريخية القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمالية في تحليل نوازل العادات والأعراف المتعلقة بالأنكحة والبيوع وما شاكلها، وكذا الحالة الفكرية السائدة والمستوى الثقافي للمجتمعات، من خلال إبراز دور العلم ودورها والمدارس التعليمية وحجم انتشارها، ومدى إقبال الطلبة عليها رغبة بما فيها من علوم وفهوم، ومدى شهرة الشخصيات العلمية وتأثيرهم في حياة المجتمع آن ذاك، وهذه الموضوعات والإفادات كلها وغيرها موجودة في كتاب المعيار المعرب للونشريسي.

المطلب الثالث: مقاصد تأليف كتاب المعيار المعرب

التأليف والكتابة العلمية فن خاص، وليست بالأمر المفسوح الذي لا عنان له ولا مناهج تقيمه، فلا يخوضه إلا من أحاط به وأتقن تلك المهارة، مهارة التأليف والصناعة العلمية إذ فيها المنهج والمنهجية والمقاصد، فالمنهج ما يتعلق بكيفية إعداد البحث والكتاب وطريقة دراسة الموضوع علميا، والمنهجية ما يتعلق بكيفية إخراج الكتاب وترتيب مباحثه والإحالات العلمية وغيرها، أما مقاصد التأليف أو ما يمكن تسميته بأنماط التأليف فهي غاية المؤلف من كتابه وجهده العلمي فيه، ومقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها عددها ابن خلدون في مقدمته فحصرها في سبعة مقاصد وهي: ابتكار الجديد، فتح مستغلق على الأفهام، تصحيح الغلط

بالبرهان، إتمام لناقص بسقوط بعض المسائل أو الفصول فيكملها، ترتيب لمختلط وتنظيم لأبوابه، جمع لمفترق ومبثوث في ثنايا المصادر وبطون الكتب، واختصار وتلخيص لمسهب مطول، فهذه السبعة هي جماع المقاصد من التأليف التي ينبغي مراعاتها واعتماد أحدها¹، وسوى ذلك غير محتاج إليه في نظر العقلاء².

وبالنظر إلى كتاب المعيار المعرب وصناعة الإمام الونشريسي فيه، نجد قد حوى بعضاً من هذه المقاصد السبعة ولم يقتصر على واحدة، ففي مقدمة الكتاب يذكر الإمام صنيعة في كتابه بأنه جمع فيه من أجوبة العلماء المتقدمين والمتأخرين ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه واستخراجه من مكانه لتبده وتفرقه وانبهاً طريقه³، وهذا بيان من المؤلف لأحد مقاصده من كتابه المعيار وهو جمع المفترق وتتبعه في مظانه ومصادره متوفرها ونادرها، كما تبين معنا في بيان طبيعة الكتاب، وأيضاً قد ذكرنا أن الإمام بعد انتقائه للفتوى وكتابتها يتبعها بتعليق تأييد أو نقد مما قد يظهر له مع بسط الحجج والبراهين، فالدراسة النقدية وبسط الاعتراض على الفتوى ومحاجتها، ذاك هو تصحيح الغلط وتصويب منه للقول الذي يرويه في كتابه فلا يبقيه على خطئه.

والشأن في الفتاوى ألا تترتب ولا تنتظم على النسق الفقهي المعلوم في ترتيب الأبواب والفصول، بل يجيب المفتي على النوازل أو الأسئلة الواردة عليه ويقيد فتواه أو جوابه في قرطاسه أو كراسه، حسب ورودها عليه دون مراعاة الطريقة المألوفة في

¹ تحقيق المخطوطات من الدراسات العلمية المعتمدة التي لا يخفى أثرها العلمي ومكانتها بين الدراسات العلمية المعاصرة، وعدم ذكرها هنا راجع لأمرين: الأول: أن التحقيق عمل وجهد لم يكن معروفاً في زمن ابن خلدون رحمه الله، والثاني: أن التحقيق ليس تأليفاً لكتاب بل إخراج لكتاب ألفه عالم آخر غير الذي يحققه.

² انظر: المقدمة تاريخ العلامة ابن خلدون، لعبد الرحمن ابن خلدون، دار الكتاب العربي، دون رقم الطبعة، سنة: 1982م، بيروت لبنان، ج: 1، ص: 341.

³ انظر: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأحمد بن يحيى الونشريسي، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، دون رقم الطبعة، سنة: 1981م، بيروت لبنان، ج: 1، ص: 1.

التأليف، فلهذا قال الإمام في مقدمته للكتاب: "ورتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر"¹، وهذا العمل منه ترتيب لمختلط وتنظيم لمسائله على وفق أبواب الفقه المالكي، مع إضافته في بعض المواطن فقرات ونصوص ليست تابعة للفتوى، وإنما يأخذها وينتقيها من مصنف آخر نظرا لأهميتها وخدمتها للفتوى، فتزيدها وضوحا وتأصيلا أو تزيدها إتماما وإكمالا بتقوية أدلتها ومستنداتها عند ضعف مأخذها، فهذا نط إتمام النقص وتكميل البيان.

وخلاصة ما يمكن استنتاجه واستخلاصه بعد هذا الطرح، أن كتاب المعيار المعرب قد جمع من مقاصد التأليف وأنماط الصناعة العلمية، ما يجعله مقدما على غيره وذا حظوة علمية عالية من بين كتب الفتاوى، فالإمام الونشريسي - رحمه الله - قد جمع فيه ورَّب وبَوَّب، وأَيَّد ونقد وعَقَّب وصَوَّب وأضاف تتيما وإكمالا، فأخذ عن غيره وأعطى من نفسه وزاد من علمه واستفاد وأفاد واتبع وأبدع.

المبحث الثاني: نظرات حول المخطوط النادر

لا تخفى حقيقة المخطوطات عموما على كل دارس، فلذا قد يكون من نافلة القول والكلام التطرق لدراسة نظرية للمخطوطات، كما أن المقام لا يقتضيها ولا يسعها، فالأجدى الانصراف مباشرة إلى بيان ضرورة الاهتمام بالمخطوطات وخزائنها وما له صلة بها، ثم تحديد معايير وضوابط لمعرفة وتحديد المخطوط النادر عن غيره.

المطلب الأول: خدمة المخطوط قديما وحديثا.

لا يختلف اثنان في أهمية المخطوط وقيمتها العلمية في هذا الزمن فهو بمثابة السند المتصل في العلوم عموما وعلوم الشريعة خصوصا برواية الثقة عن مثله، إذ المصنفات والمخطوطات لا يهتم بها إلا طلبة العلم والدارسين والغالب فيهم الثقة والأمانة العلمية، والدعوة إلى حفظها والانشغال بها لتحقيقها وإخراجها للنور والاستفادة

¹ انظر: المعيار المعرب، للونشريسي، ج: 1، ص: 1.

منها، هي دعوة إلى إحياء الأمة دينياً وفكرياً بإرجاعها إلى منابع الأولى الزلال والتذكير بالأصالة المنسية، وإثبات أن الأمة الإسلامية عريقة بتراثها العلمي الشري في كل مجالات العلم، فعلماءنا رحمهم الله لم ييخلوا بجهد مستطاع في خدمة المعرفة، وانطلقوا في هذه الحياة ولم يعرفوا سكوناً أو جموداً فكان منهم البناء والإعمار.

وإننا إذ نباهي بالتراث العلمي ونفخر به لا لنبيقه على ما هو عليه، بل هو تذكير بوجوب الاهتمام به وحث لأنفسنا وطلبة العلم أياً كانوا بضرورة خدمته ورعايته بكل وسائل الخدمة الراجعة عليه بالحفظ والصيانة¹، اقتفاءً لأثر أسلافنا وأعلامنا في خدمتهم للمصنفات العلمية بما أتيح لهم من السبل، وقد كان لسلفنا منهج خاص في خدمة الكتب والعلوم فضلاً عن المدارس والتدريس والحفظ.

فمن منهجهم كثرة النسخ والناسخين، فقد انتشرت في قرون سابقة من حياة الأمة حرفة النسخ في كل بقاع البلاد الإسلامية، فإذا ما صدر كتاب في أقصى المشرق فما هي حتى تجد منه نُسخاً في أقصى المغرب وبلاد الأندلس وهذا ما يسمى اليوم بحجرة المخطوط²، مع تحديدهم لتاريخ النسخ فأجود النسخ هي النسخة الأم أو المنقولة عنها والقريبة زماناً منها، ثم تحديد الناسخ لأن النساخ يختلفون في المهارة وإتقان العمل، وكذا من منهجهم إتباع بعض الأساليب الخاصة في كيفية الكتابة وإخراج الكتاب، كالتنوع في الخطوط المستعملة حسب المناطق كالكوفي والمغربي وغيرهما، والتهميش أي التعليقات على الهامش بوضع سهم صغير يشير إلى مكان

¹ وإنه لمن دواعي الأسف أن تجد بعض الجامعات باعتبارها المراكز العلمية والثقافية الأولى، تعترض على تحقيق المخطوط من طرف طلبتها، ولا تراه شيئاً ذا بال وتعتبر التحقيق من أعمال ضعاف الهمة العاجزين عن البحث، وكان الأولى أن توضع ضوابط لقبول التحقيق دون الرفض المطلق.

² مما أذكره أن جامعة أدرار نظمت ملتقى حول "المخطوطات الجزائرية في عيون العرب والمستشرقين"، فإذا بمشاركة ومداخلات من الشام والعراق ومصر وإيران، في إحصاء المخطوطات الجزائرية والمغربية والأندلسية في مكتبات مشرقية شامية ومصرية وعراقية وغيرها، مما يدل على هجرة المخطوطات وتداولها.

العبارة الساقطة، والضرب على العبارة الخاطئة بخط فوقها لتجنب تشويه الصفحة، وتساوي عدد الأسطر في كل الصفحات وغيرها من الأساليب والرموز الضابطة للتأليف والدالة على إتقان العمل وجودته.

ثم بعد تأليف وصدور الكتاب مراجعته على مؤلفه ودراسته عنده أو عند المختصين في موضوعه، حيث كان من اهتمامات طلبة العلم علو السند وبلوغ المنتهى فيه، وحسن التفهم والتبصر في المسائل العلمية من أفواه أهلها، فيحرصون حرصاً على دراسة المصنفات عند مؤلفيها أو المنشغلين بها، فهم الأدرى بما فيها والأعلم بمسائلها والأكثر إحاطة بمادتها العلمية وقصد المؤلف من كتابه، فلربما تحصل إضافة لما نسيه أو زيادة لبعض ما تركه أو تصويب لما أخطأ فيه أو تعليقات على بعض الآراء كما هو معلوم من شأن المراجعة والمُدرسة، وكذا تقدم المصنفات المهمة ذات الأثر الكبير والفائدة الكثيرة على غيرها وكثرة الانشغال بها قراءة وإقراءً، واعتمادها كمقرر لطلبة العلم في مسيرتهم العلمية، وإدراج نَقول منها مطوّلة أو قصيرة في مصنفات أخرى اعتباراً لمنفعتها وحسن مناقشة مؤلفها للمسائل العلمية وانتقائه لها.

فهذه بعض الإشارات التي تظهر من خلالها بعضاً من جهود العلماء والمؤلفين قديماً واجتهاداتهم في الكتابة والتصنيف للمخطوطات والعناية بها وخدمتها حفظاً للعلوم¹. أما في العصر الحديث فتتجلى خدمة المخطوط في أمور عديدة، لا تقل أهمية عما فعله أسلافنا رحمهم الله، أهمها وأجلُّها نفعاً هو تحقيقها وإنقاذها من تراكم الغبار وأكل الأرضة، ليعم نفعها العلمي الأمة والمجتمعات وينال هو ثوابها عند الله، فما

¹ معظم الكتابات التي تناولت التحقيق بالدراسة النظرية جعلت هذه الرموز والإشارات من صميم موضوعها مثل كتاب: تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، وكتاب: تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث للصادق عبد الرحمن الغرياني

كانت غاية المؤلف من مصنفه وجهده العلمي إلا القرية والثواب، فحجروها عن الناس والباحثين يعتبر كتما للعلم وظلما لصاحبه الذي أذن في إشاعة علومه ونشرها، وكذا التوجه إلى مكتبات المخطوطات في كل قطر لتهديب النسخ وفهرسة عناوينها الموجودة فيها وصيانتها بالكيفية المعلومة عند الهيئات القائمة بهذا العمل، مع ضرورة تحلي الأشخاص المباشرين لعمل الصيانة بالثقافة اللازمة تجاه عملهم ليعلموا مدى أهمية عملهم وعظم مسؤوليتهم، فيطلبوا الإتقان ويجتنبوا التجاوزات وبعض الأفعال المشينة بحق المخطوط¹، حيث أن المساس بها يعد اعتداء على أحد أهم رموز ثقافة المنطقة وتاريخها.

وعلى كل فإنه لا يمكن إنكار الجهود المبذولة في خدمة المخطوطات، قديما من طرف العلماء وطلبة العلم، وحديثا من طرف الباحثين بأنفسهم أو بإشراف مؤسسات علمية كالجامعات ودور الثقافة، فهي جهود معتبرة إذ كان لها الفضل والدور الأبرز في إخراج جمع من المصنفات والمخطوطات.

المطلب الثاني: معايير ندرة المخطوط

مما لا مراء فيه في شأن المخطوطات ذاك التفاوت الواقع بينها، جودة وإجادة صياغة وتأليفها، وكذلك في شكلها ووضوح خطها وتماها ونقصها، حتى غدا اليوم اختيار النسخ قائما وجاريا على وفق تلك الضوابط، فيقدم التمام والوضوح والأجود على غيره، وكذلك الحال في أولوية التحقيق فيقدم الأهم فالأهم والأنفع فالأنفع استثمارا لجهود الباحثين والمحققين.

والأهمية التي يتحلى بها المصنف فتوجب له الأولوية، هي نفسها ما يجعله يوصف بالنادر أي أنها دليل الندرة، إذ ليس كل ما غاب عن الدارسين أو قل وجوده

¹ كما حدث أن زرت إحدى خزائن المخطوطات فوجدتها مبعثرة النسخ لا رفوف ولا فهرسة، ثم زرتها ثانية بعد سنة فوجدت ترتيبا ورفوفا وفهرسة، ولكن ساءتني بعض التجاوزات كاستعمال المقص لتسوية حواف الصفحات وفي بعض النسخ قص التعليقات الموجودة على الهامش.

من المخطوطات والكتب عموماً يستحق أن يصرف الجهد في التفتيش عنه وتقليب الفهارس سعياً إليه، بل لا بد من توفر ضوابط أخرى تكون معيار التمييز بين المخطوطات، وتحديد النادر المهم منها عن غيره، حتى وإن كثرت نسخه وتعددت أماكن تواجده، بل حتى وإن كان مطبوعاً متداولاً مع احتوائه لبعض الأخطاء العلمية أو لسوء تحقيقه، قد يعاد تحقيقه وجوباً طلباً للصواب والأحسن قدر الإمكان.

وأول معيار للندرة في الكتب هو جدة الموضوع المطروق، ذلك أن الموضوع الجديد سواء كان علماً بذاته جديداً، أو مسألة في علم اكتنفه الغموض في بعض جوانبه أو جلها، فأول تناول لها بالدراسة والشرح من طرف المتخصصين يكون لتلك الدراسة الفضل الكبير في تبين حقيقة الموضوع، فإذا كان المخطوط هكذا حاله فيعتبر النسخة النادرة والثمرة الياقة، كأول كتاب في علم أصول الفقه أو كتاب في علم العروض أو مسائل علمية من هذا القبيل.

ومثلها المخطوطات التي تتناول قضايا علمية من الصعوبة والأهمية بمكان، أو تلك التي كثر فيها اللغظ واشتد فيها الجدل، فتدلل صعبها وتقرب بعيدها وتبسط فروعها، وربما تبلغ بالمناقشة والتحليل الغاية التي يرضاها كل منصف والأمل المنشود من كل تلك الدراسات والتحليلات بإزالة الإشكالات وتصحيح الخلل وتوضيح اللبس، وكذلك المخطوطات التي تخصصت في إعادة إحياء ما اندرس من فنون أو مواضيع ذات الأثر البالغ، حيث أن عصر الركود الذي مرت به الأمة الإسلامية يتمثل في السكون عن التجديد والتوسع في العلوم، وبقي تكراراً لما هو موجود مع إهمال لبعض القضايا وتغافل عن تفعيله، فإذا ما عثر على نسخة حصرت موضوعها في ذلك المنسي المندرس أو تناولته في جملة مسائلها، كان التقافها أولى وتقديمها على غيرها للتحقيق من أجل الصنائع خدمة للعلوم كعلم مقاصد الشريعة في كتاب الموافقات للشاطبي، الذي قال فيه محققه عبد الله دراز: "وهكذا بقي علم الأصول فاقداً قسماً عظيماً، هو شطر العلم الباحث عن أحد ركنيه حتى هب الله سبحانه

وتعالى أبا إسحاق الشاطبي في القرن الثامن الهجري، لتدارك هذا النقص وإنشاء هذه العمارة الكبرى¹، ومثلهم في أحقية الأولوية بالدراسة المخطوطات التي يُعلم عن صاحبها ومؤلفها الإجادة وعمق الفهم وسعة العلم، فلا يخط إلا مُهمًّا ولا ينبري إلا لصنيع عظيم، فيصدر الحسن والأحسن والجيد والأجود وإن كان قليل التأليف كالإمام أبي إسحاق الشاطبي، فكثرة النفع العلمي مع قلة التأليف أهم من كثير مع قلة الأثر والتنقيح وفي كل خير.

المبحث الثالث: بيان أثر المعيار على النموذج المختار

أسلفنا أن للمصنفات العلمية الكبيرة آثاراً حميدة تختلف قلة وكثرة وأهمية وجودة، فكذلك الحال في كتاب المعيار المعرب، ونظراً لهذا اقتصرنا على المخطوطات النادرة لبيان أثره عليها وخدمته لها، ومن بين المخطوطات العديدة ارتئينا تجلية أثره عليها من خلال انتقاء نموذج "كتاب المجالس" للإمام أبي إسحاق الشاطبي، مع الإشارة إلى أثره على الآثار العلمية الأخرى للشاطبي كالمراسلات والفتاوى.

المطلب الأول: طبيعة كتاب المجالس

"المجالس" هو اسم أطلقه كثير من العلماء على بعض كتبهم كـ"محنة المجالس" و"أنس المجالس" لابن عبد البر، والسمة العامة والوصف المنطبق على أكثر المصنفات التي تسمت بهذا الاسم، أنها جامعة لحوارات ونقاشات علمية حدثت بين الأعلام و الشيوخ، سواء كانت على شكل المناظرات العلمية بين علماء المذاهب، أو في صورة المشاورات والحوارات الفكرية العلمية التي تعقد للإثراء

¹ انظر: الموافقات، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، سنة: 2003م، بيروت لبنان، 5/1 (مقدمة التحقيق)

العلمي الثقافي والتوسع في تحصيل المسائل والتعمق في الفهم، لا بقصد التواجه والمغالبة والحجاج بالأدلة والاعتراضات كما هو الغالب في المناظرات.

أما كتاب المجالس للإمام الشاطبي فقد اختلفت فيه أنظار و آراء الباحثين والمترجمين له، فبعضهم استفاد موضوع الكتاب و طبيعته من خلال اسمه الذي سماه به مؤلفه "المجالس"، فظهر له أن الإمام الشاطبي اتخذ كتابه هذا سجلاً كان يُدَوّن فيه ما يدور بالمجالس العلمية التي يعقدها العلماء بين الحين والآخر، أو في مناسبات خاصة مثل الأيام الأواخر من شهر رمضان¹، أو تزاور العلماء للمحاضر العلمية وحلقات الشيوخ، فيكون مصنف الشاطبي على وفق هذا القول مدوّنة تجمع ما تم ذكره في تلك المجالس فقط، أي أنه إلى الرواية والحكاية لأخبار الأئمة أقرب منه إلى الصناعة العلمية فقها أو أصولاً كما هو تخصص الإمام الشاطبي.

وفئة أخرى من الباحثين والمترجمين لسيرة الإمام الشاطبي، يرون أن كتاب المجالس خصصه صاحبه لشرح أحاديث من صحيح البخاري وبالضبط لباب البيوع منه ، وإن كانوا جميعاً قد اعتمدوا على ما ذكره التنبكي في "نيل الابتهاج"² واقتصرُوا عليه، وهذا الرأي أشهر من الأول الذي لا يكاد يذكر مقارنة بهذا القول، وعند النظر في مستند القولين ينجلي رجحان القول الثاني عن الأول

فالأول: استند في تحديد طبيعة الكتاب إلى ما هو مألوف من سَنَنِ المصنفين، أنهم يُعَنَوِّنُونَ الكتب بما يتوافق مع موضوع الكتاب ومادته العلمية كما ذكرنا آنفاً، أما الرأي الثاني: فقد ذكره التنبكي و أردف بعبارة تؤكد اطلاعه على الكتاب ونظره فيه وفي معانيه، بكونه اختص بفوائد جليلة عميقة³، ومن وقف على الكتاب و عاين

¹ انظر: الشاطبي و مقاصد الشريعة، لحماي لعبيدي، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة:

1998م، بيروت لبنان، ص: 98

² انظر: نيل الإبتهاج، للتنبكي، ص: 49

³ سنورد بعضاً منها في بيان أهمية الكتاب

الأمر أولى ممن أورد احتمالات غلبت على ظنه مثلما أن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

المطلب الثاني: أهمية كتاب المجالس

للإمام الشاطبي رحمه الله كتب معدودة محصورة، تميزت بالضبط المحكم والدقة العلمية الرصينة، ومنها المطبوع المتداول كالموافقات و الاعتصام، ومنها المخطوط الذي يظل حبيس رفوف الخزائن كحال هذا الكتاب "المجالس"، وإن كان هناك من يدرجه ضمن المفقودات التي لا يعلم مصيرها، بناءً على أنه سأل عنه بعض خبراء المخطوطات وفهارسها فلم يجد عندهم شيئاً عنه¹، والكتاب وإن لم يبلغنا بأوراقه وصفحاته ولم نطلع عليه بذاته، غير أنه بلغتنا منه نصوصاً ومقتطفات توحى بمكانته وتشير إلى شيء من قيمته العلمية وأهميته في بابه.

فأول ما يمكن معرفته عن شأن كتاب المجالس، هو أنه مخطوط اشتمل على إحدى معايير النُدرة التي توجب له الأهمية والمكانة، كونه صنعة إمام مُجد وعلم بارز في مجالي الفقه وأصوله وخلاصة جهده ونتيجة فكره، مع العلم بأن الإمام الشاطبي ما أُلّف إلا مهما ممتازاً، وما أصدر إلا جودة كحال كتاب الاعتصام في باب البدع والمحدثات وكتاب الموافقات في باب الأصول ومقاصد الشريعة، وكلاهما صاراً عمدة في مجاليهما، فلا أقل من أن يكون كتاب المجالس على نمطهما وقيمتيهما العلمية، و على نسقهما في عمق الدراسة وحسن الصياغة والإخراج، فهو بهذا الحال من نواذر التراث الأندلسي وحقيق بأولوية البحث عنه وتقليب رفوف الخزائن و فهارسها، سعياً إليه لإعادة بعثه وإحيائه وإنقاذه من الضياع والتلف إن كان موجوداً.

¹ انظر: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، لأحمد الريسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الرابعة، سنة: 1995م، فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية، ص: 114

هذا و مما يزيد في بيان أهمية الكتاب شهادات العلماء الناظرين فيه والمطلعين عليه، حيث نجد أن الإمام التنبكي في نيل الابتهاج يثني على تأليف الإمام الشاطبي وأبحاثه العلمية، بأنها جليلة نفيسة مشتملة على تحقيقات وانتقادات شريفة وقواعد محررة محققة مع التحري والورع، وفي معرض ذكره لمصنفات الشاطبي وكتبه، يشيد بكل مصنف على حدة إشادة توحى بعلو المنزلة العلمية والأهمية البالغة والثراء العلمي فيها، كقوله في حق كتاب المجالس أنه: "شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري وفيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله"¹، فعلى الرغم من كل تلك الصفات التي وصف بها مصنفات الشاطبي، إلا أنه خص كتاب المجالس بهذا الوصف الذي يدل على تبجيله بالمصنف، لاحتوائه على ثمرات فقهية وأصولية عظيمة النفع، فمنزلته من حيث الأهمية بين كتب الشاطبي تكون بعد الموافقات مباشرة، فهذا في الأصول و مقاصد الشريعة و ذلك في التطبيق الفقهي، إذ هو الكتاب الوحيد الذي يذكر للشاطبي في الفقه²، مع العلم أن الإمام الشاطبي تظهر منزلته في الفقه المالكي وبعده شأوه فيه من خلال فتاويه الدالة على سداد نظريته واختياراته، وتمسكه بمشهور المذهب المالكي السائد في ربوع الأندلس.

ومن ناحية أخرى يمكن أن تفيدنا بمكانة كتاب "المجالس"، كونه شرحاً لأحاديث نبوية شريفة منتقاة من كتاب اشتهر بالصحة بين علماء الحديث، ومنهجه من أصح مناهج المحدثين وهو صحيح البخاري، والاعتناء بالحديث شرحاً و تفسيراً أو كما يسمى بأحاديث الأحكام، علم لا تخفى جلالته وقدره وثمرته، فعن طريقه نستطيع معرفة الحكم المقاصدية والإحاطة بالأحكام الفقهية المستنبطة من الأحاديث النبوية، إذ السُّنة عليها مدار أكثر الأحكام الفقهية، كما يفيد في كيفية

¹ انظر: نيل الابتهاج، للتنبكي، ص: 49

² انظر: نظرية المقاصد، للريسوي، ص: 91

الاستنباط والاجتهاد وآلية ضبط الحكم الشرعي الثابت المستمر والفتوى الطارئة لمراعاة الظروف والأحوال، وكذا دَرْكُ الأحكام الفقهية وحفظها على أصول ثابتة، مما يكسب القدرة على الإقناع في المحاججة والمناظرة، أو دعوة الناس إلى الالتزام بالحكم على بصيرة وبيّنة، وغير ذلك من عظيم الفوائد العلمية المستفادة من علم فقه الحديث النبوي.

فهذه بعض الجوانب الدالة على أهمية ومكانة "كتاب المجالس" للإمام الشاطبي رحمه الله تعالى اقتضبناها في عجالة مع أنه يوجد جوانب أخرى كثيرة.

المطلب الثالث: بيان الأثر

ساق الونشريسي في كتابه المعيار المغربي نصوصاً مطولة¹، وأورد معاني عدة انتقاها من "كتاب المجالس" للإمام الشاطبي، هذا المخطوط الذي يعتبر في عداد المفقود عند بعض الباحثين كما بيّنا، وما كان لنا أن نعلم عنه شيئاً لو لم يذكره المترجمون للشاطبي والمهتمون بسيرته وآثاره العلمية، فحتى الإمام الشاطبي رحمه الله لم يذكره وما أحال عليه في كتبه المطبوعة حتى الآن، وهذا مما يزيد الأمر غموضاً عن شأن الكتاب، حيث أنه لم يحفظ بذاته وصفحاته، و لم يعرف عنه شيئاً ذا بال غير النزر القليل الذي ذكرنا في طبيعته، أو ما يفهم من ثناء الباحثين على هذا الكتاب، غير أن الإمام الونشريسي بنقله لتلك النصوص وانتقائه للمعاني، يكون قد قدّم خدمة جليلة لآثار الشاطبي و جهوده العلمية والفكرية، وترك تأثيراً حسناً على مصنفات الشاطبي، بل ومخطوطات المغرب و الأندلس جميعاً، حيث يتجلى هذا

¹ تبتدئ هذه النصوص من الصفحة 202 من الجزء العاشر إلى الصفحة 210، والدليل على أنها من كتاب المجالس هو أن تلك المقتطفات لا وجود لها في كتبه المطبوعة وليس له من المفقود إلا كتاب المجالس، فلهذا يغلب على الظن غلبة تقارب اليقين أنها منقولة منه.

الأثر و تظهر هذه الخدمة لـ "كتاب المجالس" من خلال عدة جوانب، نجملها كالتالي:

تكلم الإمام الريسوني في نظرية المقاصد¹ عن كتاب المجالس كأثر من آثار الشاطبي، وقال بأنه لا يذكر له اليوم وجود حتى عند خبراء المخطوطات والمهتمين بفهارس المخطوطات المغربية، مما حدى به أن يطرح احتمالات حول هذا الكتاب وتواجده، فمن بينها أورد احتمال تلفه وإعدامه من طرف مؤلفه الشاطبي، مثلما أتلّف غيره ككتّابي "أصول النحو" و "عنوان الاتفاق" اللذين أتلّفهما الشاطبي²، غير أن هذا الاحتمال لا يسلم به، بدليل وصف التنكّي للكتاب والثناء على ما فيه من قيم فكرية، وهذا ما أكده الإمام الونشريسي في المعيار المعرب، و زاد عليه أنه نقل منه نصوصاً و قيماً علمية سامية، مما يشهد على حضور المخطوط بين يديه ونظرة فيه مباشرة، وكذلك يشهد على تداول نُسخه بين الحواضر العلمية إذ الشاطبي غرناطي أندلسي، فتواجد الكتاب في مكتبة ابن الغرديس - مكان تواجد الونشريسي - يدل على هجرة المخطوط وانتقاله من موطنه غرناطة إلى عدوة المغرب، كما يُستدل من انشغال الونشريسي به وعثوره عليه في تلك المكتبة على تواجده بعد قرن ونيف من وفاة الإمام الشاطبي (790هـ)، فيثبت بهذا أن المخطوط في غالب الظن موجود في إحدى خزائن المغرب اليوم، أو ربما بين تلك النُسخ والمصنفات التي تسمى بالمجاهيل، فمكتبة ابن الغرديس لم تكن بالمنسية ولا بهينة المقام والشأن في المغرب الإسلامي، فهذان هما أهم أثّرين من آثار المعيار المعرب على "كتاب المجالس" للشاطبي فيما يتعلق بحال الكتاب وذاته.

¹ انظر: نظرية المقاصد، للريسوني، ص: 114

² انظر: نيل الابتهاج، للتنكّي، ص: 49

أما فيما يتعلق بمضمون الكتاب ومادته العلمية، فيمكن أن يستفاد من النصوص التي انتقاها الونشريسي من الكتاب المذكور، في التعرف على طبيعة الكتاب، إذ علمنا أن الخلاف بين الباحثين وارد في ذلك، فبالإطلاع على الفقرات المنتقاة وطولها وحسن سبكها وانسجامها، ندرك أن المصنّف ما كان جمعاً لمعلومات عشوائية، أنتجتها محادثات المجالس ومناقشات الأقران ومحاورات اجتماعات العلماء والأئمة، كما هو عمله في كتابه "الإفادات والإنشادات"، فنسق ترتيبها يُشعر بوجود التأمل في المكتوب والمدرّوس والضبط في التركيب والترتيب، وهذا مما يزيد من راحة القول الذي ينص على أن طبيعة كتاب المجالس تتمثل في كونه شرحاً لأحاديث من صحيح البخاري، حتى وإن سُمّي باسم "المجالس" فلا أثر للتسمية على موضوع الكتاب ومادته العلمية، وكذلك انشغال الونشريسي به وأخذه عنه وتقديمه على غيره في انتقاء الأجود والمهم، دليل على أهمية الكتاب وقيّمته العلمية، وشهادة من الإمام واضحة على حسن الدراسة ومكانة الكتاب وصاحبه الشاطبي، إضافة إلى ثنائه على الفصول المنتقاة بقوله: "ولتلحق بهذا المحل فصولاً حسناً من كلام أبي إسحاق الشاطبي على الشهادة..."¹.

كما أن تواجد الفصول الحسان في المعيار المعرب هو بمثابة تدارك لجزء مهم من الكتاب المفقود، فما لا يدرك جلّه لا يترك كُله أي فلا أقل من تدارك البعض، وهذا جهد معتبر من الإمام الونشريسي وأثر محمود ستكون له آثار ونتائج علمية قيمة فيما يتعلق بجانب تحقيقه وإعادة إخراجهِ بعد العثور عليه، ككونها دليل قوي صريح على نسبة المخطوط إلى مؤلفه إذا عثر على نسخة تحوي تلك النصوص والفصول بذاتها، وكذا تفيدنا في التعرف على صاحب المخطوط وعنوانه وموضوعه، إذا عثر عليه مبتور البداية والصفحات الأولى المشتملة على العنوان واسم المؤلف، كما أن من قواعد

¹ انظر: المعيار المعرب، للونشريسي، ج: 10، ص: 202.

تحقيق المخطوطات أن المصنفات النادرة ذات الأهمية البالغة والقيمة العلمية السامية كـ"كتاب المجالس"، إذا عثر على نسخة واحدة منها فقط ولم يمكن مقارنة النسخ فيما بينها كما هو معلوم في منهج التحقيق، وجب تحقيق ذلك المصنف المهم ذو النسخة الواحدة، مع مقارنة نصه بما ثقل عنه من الفقرات والعبارات والمعاني في مصنفات أخرى مطبوعة متداولة¹، فكيف بنصوص وفصول مطولة نقلها الإمام الونشريسي في المعيار المعرب من "كتاب المجالس" للشاطبي رحمه الله تعالى.

وعلى كل فإن ما ذكر هنا من آثار وخدمة المعيار المعرب لكتاب المجالس، هي معاني منطبقة على كل مخطوط نادر أو كل وثيقة تاريخية استقى منها الإمام الونشريسي مادة مصنفه المعيار المعرب، والاقتصار على النموذج كان لتوضيح الأثر وتحلية الغاية المرجوة، وإلا فمصنف المعيار المعرب له فضل على كل آثار الإمام الشاطبي، حيث أن أكثر الفتاوى التي جمعها الأستاذ أبو الأجفان في كتاب فتاوى الشاطبي كان جلها مأخوذ من كتاب الونشريسي²، وكذا الشأن في مراسلات الشاطبي إلى بعض علماء عصره كالإمام ابن عرفة الورغمي والإمام القباب وغيرهما إذ نجد الأستاذ الريسوني³ يكاد يقتصر على المعيار المعرب في جمعه لنص المراسلات ومواضيعها.

¹ انظر: تحقيق نصوص التراث في القلم والحديث، للصادق الغرياني، منشورات دار ابن حزم، الطبعة الأولى، سنة: 2006م، بيروت لبنان، ص: 81

² انظر: فتاوى الشاطبي، جمع وترتيب: الدكتور محمد أبو الأجفان، مكتبة العبيكان، الطبعة الرابعة، سنة: 2001م، الرياض المملكة العربية السعودية، ص: 145

³ انظر: نظرية المقاصد، للريسوني، ص: 124

الخاتمة

من خلال ما تم طرحه وبيانه في هذه الورقة البحثية، يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج العلمية، والتي نوجزها كالتالي:

- كتاب المعيار المعرب للونشريسي من أهم المصنفات العلمية والفقهية، حيث جمع فيه صاحبه خلاصة اجتهادات العلماء وفتاويهم، مع التنقيح والتدقيق والتعليق بمنهج استقرائي تحليلي، كما اشتمل على مقاصد عدة من مقاصد التأليف والصناعة العلمية، الدالة على مكانتها البارزة بين المصنفات الفقهية والتراث العلمي لبلاد المغرب الإسلامي.
- كتاب المعيار المعرب احتوى على نتائج علمية كثيرة وفوائد عظيمة النفع في فنون علمية مختلفة، ففي جانب علوم الشريعة نجد التفعيل المقاصدي لقواعد مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئها، والتقعيد الأصولي والفقهية وحسن الاستدلال بها وتطبيقها، وفي جانب التاريخ وعلم الاجتماع نجد التوثيق التاريخي لعادات الناس ووقائعهم، وبيان المستوى الثقافي للمجتمعات ومدى حظوة الشخصيات العلمية فيها وغيرها من القضايا.
- يفيدنا كتاب المعيار المعرب في جانب المخطوطات والمصنفات العلمية، بأنها - المخطوطات - لاقت من الاهتمام والخدمة في العالم الإسلامي ما لم تعرفه أمة قبلها، فأصالتها مبنية على الفنون والعلوم المختلفة، فهجرة المخطوطات شرقاً وغرباً والانشغال بها تأليفاً ودراسةً، دليل على اهتمام الأمة الإسلامية بكل أشكال العلوم ومقوماتها ككتابة المصنفات وتداولها، مع التركيز على المهم النادر منها إذ هو الأنفع والأهم، لكون ندرته مستفادة من جدة موضوعه المدرس أو تحليل العسير وبلوغ الغاية فيه بزوال الإشكال أو إحياء ما ندرس من علوم أو قضايا ذات الأثر العلمي المهم.

- كتاب المعيار المعرب كان له الأثر المحمود على كثير من المصنفات والمخطوطات، في مقدمتها الآثار العلمية للإمام الشاطبي، كالفتاوى التي جمعها الأستاذ أبو الأجفان من كتاب المعيار المعرب، ومراسلات الشاطبي مع علماء أجلاء في عصره والتي تتبعها الريسوني فلم يجدها إلا في المعيار المعرب، وكتاب المجالس الذي نقل منه النشرسي نصوصا مطولة.
- تواجد مثل تلك النصوص في المعيار المعرب أزال بعض الغموض حول مخطوط "المجالس" للإمام الشاطبي، إذ علمنا أن الكتاب موجود ولم يتلفه صاحبه كما فعل ببعض كتبه، وأنه ظل موجودا إلى زمن النشرسي مما يرجح وجوده في خزائن المخطوطات المغربية، وعلمنا من خلالها موضوع الكتاب بأنه شرح لأحاديث من صحيح البخاري يقينا، ويمكن أن تفيدنا أيضا كدليل في نسبة المخطوط إلى صاحبه وفي التعرف عليه إن وجد مبتورا، وفي تحقيقه إن وجدت منه نسخة واحدة فقط.

تم بحمد الله تعالى

قائمة المصادر والمراجع:

- البستان في ذكر الأولياء والعلماء في تلمسان، لمحمد بن محمد ابن مريم، اعتنى به وراجع محمد ابن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، دون رقم الطبعة، سنة: 1908م، الجزائر.
- تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، للصادق الغرياني، منشورات دار ابن حزم، الطبعة الأولى، سنة: 2006م، بيروت لبنان.

- دوحة الناشر لمحسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، لمحمد ابن عسكر، تحقيق محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف، الطبعة الثانية، سنة: 1977م، الرباط المغرب.
- الشاطبي و مقاصد الشريعة، لحمادي لعبيدي، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة: 1998م، بيروت لبنان.
- فتاوى الشاطبي، جمع وترتيب: الدكتور محمد أبو الأجفان، مكتبة العبيكان، الطبعة الرابعة، سنة: 2001م، الرياض المملكة العربية السعودية.
- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى اهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأحمد بن يحيى الونشريسي، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، دون رقم الطبعة، سنة: 1981م، بيروت لبنان.
- المقدمة تاريخ العلامة ابن خلدون، لعبد الرحمن ابن خلدون، دار الكتاب العربي، دون رقم الطبعة، سنة: 1982م، بيروت لبنان.
- الموافقات، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، سنة: 2003م، بيروت لبنان.
- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، لأحمد الريسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الرابعة، سنة: 1995م، فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، منشورات كلية الدعوة بطرابلس بإشراف عبد الحميد عبد الله الهرامة، الطبعة الأولى، سنة: 1989م، طرابلس ليبيا.